Vol.2. No.2, Dec, 2013 ISSN: 2090-5890

بعض جهود تجويد التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين

موسى جعفر فتيل يوسف
طالب دكتوراه في الجامعة اللبنانية تخصص تربية عامة

ملخـــص :

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على بعض جهود مملكة البحرين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة؛ وذلك بتحليل الوثائق والدراسات التي تناولت هذا الموضوع في مملكة البحرين. واستعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي. وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات والمقترحات، منها: ضرورة إنشاء مجلس أعلى للجودة يتكون من مسئولي الجودة في جميع مؤسسات التعليم الجامعي والأطراف ذات العلاقة من الأمانة العامة للتعليم العالي والهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.

Abstract

The current study aimed to know the effects of Bahrain kingdom in applying TQM in private higher education institutions and that by analyzing the documents and studies which are on this topic in kingdom of Bahrain. The Researcher used the descriptive method. The study concluded with a lot of recommendations and proposals such as creating supreme council of quality consisting of responsible for quality in all higher education institution and the related parties of general secretariat for higher education, national authority for qualifications and quality assurance of education and training.

المقدمـــــة :

إن التغيرات المتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم في مختلف الميادين، أدى إلى الاهتمام بالتعليم الجامعي ومحاولة تجويده؛ إذ يعتبر التعليم الجامعي المفتاح الحقيقي للريادة الاجتماعية والاقتصادية؛ فمن خلاله يمكن لمختلف المجتمعات النهوض بالعنصر البشري، فلا يمكن لأي مجتمع يريد اللحاق بركب التطور والتنمية إلا أن يبدأ في تهيئة البنية التحتية فيه، وفق مواصفات قادرة على بلورة هذا الاهتمام إلى وضع يمكنه من قياس فائدته عليه.

وتعتبر معايير إدارة الجودة الشاملة هي أحدى المواصفات التي يمكن من خلالها قياس مدى نوعية الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات في المجتمع الذي توجد به، سواء أكانت مؤشرات هذه النوعية تميل إلى الإيجاب أو السلب، ووضع الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تطوير الخدمات المقدمة في هذا المجال.

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها من أوائل الدراسات العلمية التي تناولت جهود مملكة البحرين في تجويد الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة.

فاستناداً إلى التقرير الإستراتيجي البحريني الثاني لعام ٢٠٠٩ والصادر من مركز البحرين للدراسات والبحوث؛ حيث سلط التقرير الضوء على تدني مستوى مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، وعدم اعتراف بعض الدول الخليجية بهذه المؤسسات كالكويت والسعودية، وتفشي البطالة بين خريجي هذه المؤسسات، وعدم قدرة سوق العمل الحكومي والخاص على السواء لاستيعاب هذه الأعداد، الهائلة من الخريجين مقارنة بقدرة السوق على الاستيعاب[٢].

واستنادا إلى تقارير المراجعة التتبعية للهيئة الوطنية للمؤهلات وجودة التعليم والتدريب، والذي أتضح من خلالها أن غالبية مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة تملك استراتيجيات إلا أن هذه المؤسسات لا تملك مقياس للتأكد من مدى تحقيقها من عدمه عن طريق محكات أو معايير[٢].

وإيقاف الأمانة العامة للتعليم العالي العديد من البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة وحصول عدد لا يستهان به أيضاً من البرامج الأكاديمية على تقدير غير جدير بالثقة أو قدر محدود من الثقة[٣]. وتشابه البرامج الأكاديمية بين مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة أدى إلى اكتظاظ سوق العمل بخريجين في بعض التخصصات لا يمكن استيعابهم.

وأوصى سيد فاضل والمحاري بتفعيل تطبيق معايير الجودة الشاملة في البرامج الدراسية التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين

---

١. برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ، ص.٣-٦.

٢. الهيئة العليا للمؤهلات وجودة التعليم والتدريب (٢٠١٣): **مراجعات مؤسسات التعليم العالي**، http://www.qaa.edu.bh/ReviewReports.aspx، تاريخ الاسترجاع ٣ سبتمبر ٢٠١٣م.

٣. الأمانة العامة للتعليم العالي (٢٠١٣): **البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المسموح التسجيل بها**، http://www.moedu.gov.bh/hec/UploadFiles/Final%20Progs-May13.pdf، تاريخ الاسترجاع ٧ سبتمبر ٢٠١٣

وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي[٤]. وخرجت دراسة الملا بأن الكثير من مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي في إعدادها لا تتلاءم ومجالات تخصصها مع متطلبات التنمية وسوق العمل[٥].

وفي نفس الوقت خرجت دراسة العلوي بنتيجة أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة تملك إستراتيجية واضحة، وتطبقها بشكل كبير[٦].

كل ذلك أوجد علامات استفهام حول مدى جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات، والبحث عن حلول سريعة وناجعة لتجويد الخدمات المقدمة.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي: **ما أهم جهود تجويد التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين؟**

هدف البحث:

يهدف البحث إلى محاولة إعداد مجموعة من التوصيات لتفعيل الجهود التي تبذل لتجويد التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه البحث من تزامنه مع جهود الأمانة العامة للتعليم العالي، والهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين لتحسين مستوى التعليم الجامعي الخاص بكافة مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وصولاً لتجويده بما يتلاءم مع التغيرات المستجدة في المجتمع البحريني.

مصطلحات البحث الإجرائية:

الجودة في التعليم: هي عبارة عن مجموعة من المعايير التي تتبناه الهيئات المشرفة على التعليم العالي من أجل الحكم على نوعية الخدمات المقدمة من مؤسسات التعليم الجامعي.

مؤسسات التعليم الجامعي الخاص: مؤسسات تعليم عالي يمولها ويديرها أفراد محددين، وهي جامعات مستقلة تعمل على تشغيل أموالها وإداراتها بنفسها بعيداً عن تحكم الدولة وسيطرتها، وتعمل وفق ضوابط وشروط منظمة لها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: يقتصر هذا البحث على جميع مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين.

الحدود الزمانية: يقتصر هذا البحث على جهود مملكة البحرين في تجويد التعليم الجامعي الخاص منذ العام ٢٠٠١ حتى العام ٢٠١٣.

الحدود الموضوعية: يقتصر هذا البحث على دراسة بعض جهود مملكة البحرين في تجويد التعليم الجامعي الخاص.

منهج البحث:

يستعمل الباحث المنهج الوصفي؛ وذلك لجمع المعلومات والبيانات حول الجهود التي تبذل لتجويد التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين وتحديد أهم مشكلات التعليم الجامعي الخاص في المملكة.

الإطار النظري:

يمكن توضيح الإطار النظري في المحاور التالية:

أولاً: تطور التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين

بدء ظهور التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين مع بداية المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في العام ٢٠٠١م، حيث نص ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه ٩٨,٤% من المواطنين البحرينيين على: "تعمل الدولة على تشجيع التعليم الخاص وتأسيس الجامعات والمعاهد الخاصة. مع دعم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي وربط نظام التعليم بسوق العمل لتلبية حاجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل"[٧].

حيث تم الترخيص للجامعة العربية المفتوحة لتقديم خدمات التعليم الجامعي بمرسوم رقم (١٦١٧-٣) من قبل مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠١م، لتصبح أول جامعة خاصة تفتتح بمملكة البحرين، ومن ثم تم التصريح لبقية الجامعات الخاصة تباعاً، ويوضح الجدول رقم (١) تاريخ التصريح لمؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين.

جدول (١)
تواريخ الترخيص لمؤسسات التعليم الجامعي[٨]

[٤]. راجع كلاً من:
- سيد فاضل علوي (٢٠١٠): **متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين– تصور مقترح**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.
- جاسم المحاري (٢٠١٢): **تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.

[٥]. فيصل الملا (٢٠٠٧): **واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية. مؤتمر التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية**، كلية التربية، جامعة البحرين.

[٦]. صفاء العلوي (٢٠١٢): **مدى تطبيق مبادئ جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الآداب الشرقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، الجمهورية اللبنانية.

[٧]. **ميثاق العمل الوطني**، مملكة البحرين: وزارة الإعلام والثقافة، ٢٠٠١.

[٨]. الأمانة العامة للتعليم العالي، **قرارات الترخيص بمزاولة النشاط لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_ke

م.	أسم الجامعة	تاريخ الترخيص
١.	الجامعة العربية المفتوحة	٢٠٠١/٠١/١٤
٢.	الجامعة الأهلية	٢٠٠١/٠٣/٢٥
٣.	جامعة المملكة	٢٠٠١/٠٥/١٣
٤.	كلية البحرين الجامعية	٢٠٠١/٠٩/٠٢
٥.	الجامعة الخليجية	٢٠٠١/٠٩/٠٢
٦.	الجامعة الملكية للبنات	٢٠٠٢/٠٧/٠٩
٧.	جامعة أما الدولية	٢٠٠٢/١٠/٢٢
٨.	جامعة نيويورك للتكنولوجيا	٢٠٠٣/٠٥/١٧
٩.	جامعة البحرين الطبية	٢٠٠٤/٠٣/١٦
١٠.	جامعة العلوم التطبيقية	٢٠٠٤/٠٧/٠٥
١١.	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٢٠٠٤/٠٧/٠٥
١٢.	كلية طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الأعمال	٢٠١٢/١٠/٢٤

ولكون التعليم الجامعي الخاص حديث في مملكة البحرين، فقد قام المسئولين على رسم السياسة التعليمية في المملكة على إنشاء الأمانة العامة للتعليم العالي، وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، والتي تحولت لاحقاً إلى الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب؛ للإشراف على مؤسسات التعليم الجامعي بشكل عام.

وجرى إصدار وتعديل العديد من المراسيم والقوانين والقرارات في هذا المجال لاحقاً، بسبب ظهور بعض المتغيرات والممارسات من قبل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص؛ والتي أثرت بشكل كبير على سمعة التعليم الجامعي الخاص في المملكة.

كما تم إيقاف العديد من البرامج الأكاديمية والقبول في هذه المؤسسات، وإغلاق بعضها بسبب بعض الممارسات والمخالفات التي شهدتها، كما أثرت الأحداث السياسة التي شهدتها مملكة البحرين على المشهد في هذه المؤسسات بشكل عام. كما تحولت بعض القرارات من قبل الأمانة العامة للتعليم العالي إلى قضايا تنظرها مؤسسة القضاء والنيابة العامة.

ثانياً: مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين

نظراً لمجموعة من المشكلات التي ظهرت في الآونة الأخيرة في مجال مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة بمملكة البحرين، فقد أوجب ذلك تطبيق نظام أو عملية أو استراتيجية إدارية للحد منها، فكان إدارة الجودة الشاملة هو النظام والعملية والاستراتيجية لأي مؤسسة أو منظمة تعليمية أو تجارية حكومية أو خاصة تريد حل المشكلات التي تظهر فيها؛ لذا سوف نتناول هنا بعضاً من المشكلات التي أوجبت تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، وهي كما يلي:

تدني مستوى التعليم الجامعي الخاص: وقد أكد ذلك التقرير الذي نشره مركز البحرين للدراسات والبحوث في العام ٢٠٠٩م؛ حيث يرى تراجع مستوى الخريجين مما جعلهم غير قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي أمام العمالة الوافدة[٩].

القوانين والتشريعات: يعتبر التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين حديث العهد، وتطور حتى وصلت عدد الجامعات في فترة ١٠ سنوات إلى ١٣ مؤسسة تعليم جامعي خاصة؛ ونتج عن ذلك العديد من المشكلات التي تطورت لاحقاً نتيجة عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة تنظم العمل في هذا المجال، مما أدى إلى إنشاء الأمانة العامة للتعليم العالي، والهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، اللتان عهد إليهما الإشراف على مؤسسات التعليم الجامعي ككل الحكومية والخاصة.

عدم الاعتراف بمؤهلات الجامعات الخاصة: قامت مجموعة من الدول الخليجية بعدم الاعتراف ببعض الشهادات الصادرة من مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة بمملكة البحرين كالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، ونشر أسماء الجامعات الخاصة الغير معترف بها في الصحافة المحلية لتلك الدول (كدولة الكويت)[١٠]؛ مما أستوجب تدخل القيادة السياسية في مملكة البحرين والتي بادرت بإنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وقيام الأمانة العامة للتعليم العالي التابعة لوزارة التربية والتعليم بمراجعة سياسة إصدار تراخيص جديدة لمؤسسات تعليم جامعي أو التصريح للجامعات من أجل فتح تخصصات جديدة.

بطالة خريجي الجامعات الخاصة: نظراً للمستوى المتدني الذي وصل له خريجي مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين، وكثرة حملة المؤهلات العلمية العليا، وتشبع سوق العمل ببعض التخصصات نتيجة تشابه البرامج المقدمة من هذه المؤسسات؛ كل ذلك أدى لبروز ظاهرة بطالة خريجي مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة[١١]. ويرى البعض أن حصول خريجي الجامعات على وظيفة يعتبر مؤشراً على الجودة في هذه المؤسسات[١٢].

---

y=Inst_Licenses&lang=ar، تاريخ الاسترجاع ١٠ يونيو ٢٠١٣م.

[٩]. برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص.١٠.

[١٠]. برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص.١٠.

[١١]. برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص.ص.١٠-١١.

[١٢]. عدنان الأمين (٢٠٠٨): **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**؛ مراجعة

عدم الثقة بالتعليم الجامعي الخاص: نتيجة لقيام مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة بقبول أعداد كبيرة من الخريجين، بدون تهيئة البنية التحتية، أو توفير الكوادر الإدارية أو الأكاديمية، أو وضع محكات ومعايير لقبول الطلاب؛ كل ذلك أدى لعدم ثقة المجتمع على مستوى مملكة البحرين أو في بعض الدول الخليجية بهذه المؤسسات.

كثرة الجامعات الخاصة: خلال فترة قصيرة جداً لا تتعدى الخمس سنوات أفتتح في مملكة البحرين ما يقارب ١٢ مؤسسة تعليم جامعي خاصة، بدون وجود معايير محددة وواضحة سوى توفر الضمان المالي في المصرف والذي يتفاوت بين مائة ألف دينار بحريني إلى مليون ونصف دينار بحريني في أحد البنوك العاملة في مملكة البحرين[٢]، والمكان الملائم لتقديم هذه الخدمات، وتصور للبرامج التي سوف تقدمها هذه المؤسسات، فقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجامعات، حيث افتتحت بعض الجامعات الخاصة في بعض المجمعات التجارية كالجامعة الأهلية وجامعة المملكة، كما أن مساحات هذه الجامعات لا تتلاءم مع أعداد الطلبة المقبولين كجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأهلية والجامعة الخليجية؛ لذا قامت الأمانة العامة للتعليم العالي بإيقاف البرامج في بعض هذه الجامعات. كما أن رسوم هذه الجامعات مرتفعة جداً[٣]، إذا ما قورنت بمتوسط دخل الفرد في مملكة البحرين، والذي يبلغ حوالي خمسة عشر ألفاً وتسعمائة وعشرون دولاراً أمريكياً[٤]؛ وذلك يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص في الفقرة الأولى من المادة السادسة والعشرين على "أن لكل شخص الحق في التعليم، وأن القبول في التعليم العالي يجب أن ييسر للجميع على قدم المساواة التامة وعلى أساس الكفاءة"[٥].

عدم الاهتمام بالبحث العلمي: فقد أوجب القرار رقم قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، في المادة التاسعة منه بأن تخصص مؤسسة التعليم العالي نسبة لا تقل عن ٣% من صافي الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي[٦]؛ إلا أن تقارير الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب تعكس عدم اهتمام غالبية مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة بهذا الجانب؛ بدليل عدم حصول أي من مؤسسات التعليم الجامعي خاصة على أي تزكية من قبل الهيئة في مجال البحث العلمي، ويرجع ذلك بالشكل الأساس إلى الأعباء التدريسية الكبيرة على كاهل أعضاء هيئة التدريس وعدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي في هذه المؤسسات[٧].

هذه بعضاً من المبررات التي أدت إلى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين، ولكن يمكننا إضافة جوانب أخرى مثل: تسليع التعليم الجامعي الخاص، العولمة، الانفجار المعرفي والمعلوماتي، الطفرة الاقتصادية، المعاهدات الدولية، والتدخلات السياسية.

ثالثاً: بدايات إدخال الجودة في التعليم الجامعي بمملكة البحرين

بدء الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسات الحكومية بمملكة البحرين على اختلاف توجهاتها في العام ٢٠٠٤م، وذلك بعد إصدار مجلس الوزراء القرار (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ بعنوان تطبيق وتحديث نظم إدارة الجودة في الجهاز الحكومي، والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٤م، ونص في المادة الأولى منه على "تولي ديوان الخدمة المدنية مسئولية إعداد خطة إستراتيجية للإشراف والتدقيق على تطبيق وتحديث نظم إدارة الجودة في مختلف الجهات الحكومية"، كما نصت المادة الرابعة منه على "تُنشأ جائزة تعرف بجائزة الجودة، وتمنح للجهة الحكومية المتميزة في تطبيق نظم إدارة الجودة ويضع ديوان الخدمة المدنية المعايير والقواعد الخاصة بمنح هذه الجائزة"[٨].

وبعد ذلك تهافتت العديد من المؤسسات الحكومية بمملكة البحرين من أجل تعديل أنظمتها بما يتناسب مع هذا القرار، وتم إنشاء مكاتب أو مراكز تعنى بالجودة في جميع المؤسسات الحكومية.

وفي شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٥م تم عقد ورشة عن إصلاح التعليم برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد مملكة البحرين، حيث تناولت هذه الورشة المشكلات التي

رمزي سلامة، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ص. ٧٦.

[١] . **قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ص١.

[٢] . برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث، ص.١١.

[٣] . World Bank (2012): **Gross National Per Capita 2011, Atlas Method and PPP**, World Development Indicators Database, P.1.

[٤] . Official Website for United Nation (1948): **The Universal Declaration of Human Rights**, http://www.un.org/en/documents/udhr/.

[٥] . وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧): **قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ص.١.

[٦] . الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب (٢٠١٠): **التقرير السنوي ٢٠١٠**، مملكة البحرين: الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ص.٦٦.

[٧] . مجلس الوزراء (٢٠٠٤): **قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تطبيق وتحديث نظم الجودة، مملكة البحرين**: مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية، العدد (٢٦٤٤)، الأربعاء ٢١ يوليو ٢٠٠٤، ص.ص.١-٢.

يعاني منها التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص[1].

وأصبح التعليم من المجالات التي تركز عليها الحكومة في التطوير. وفي العام ٢٠٠٦م تم وضع مبادرة شاملة لرفع معايير التعليم على جميع المستويات، ورفع مستوى مهارات وقدرات الشباب البحريني[2].

وأصدر وزير التربية والتعليم بمملكة البحرين قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي؛ ونص هذا القرار في المادة الثامنة عشر من الفصل السادس على تشكيل كل مؤسسة تعليم عالي لجنة للفحص العلمي تكون مهمتها إعداد اللائحة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، مراجعة اللوائح الداخلية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، ودراسة الخطط الدراسية المطروحة[3].

وفي العام ٢٠٠٨م تم إصدار ونشر رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ بعنوان من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً، وقد وردت كلمة التعليم في هذه الرؤية ١٧ مرة في مواضع مختلفة؛ وهذا يدل على مدى اهتمام القائمين على رسم السياسة الاقتصادية بالتعليم باعتباره البوابة الرئيسية لأي تطور اقتصادي منشود، حيث نصت على ضرورة وضع استراتيجية واضحة لرفع معايير ومستويات أداء المدارس، المعاهد المهنية، والجامعات؛ وذلك بالتركيز على رفع كفاءة المعلمين من خلال وضع معايير لاختيارهم، تدريبهم، وتعزيز مكانتهم في المجتمع، ووضع معايير للجودة لجميع مستويات القطاع التعليمي، والمراجعة المنظمة لأداء المؤسسات التعليمية، وتشجيع البحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم الجامعي؛ وذلك لبناء اقتصاد قائم على المعرفة[4].

وفي نفس العام ٢٠٠٨ تم تأسيس هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٨، والذي تم تعديله بالمرسوم رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩، وتتبع الهيئة مجلس الوزراء وتخضع لإشرافه؛ وتقوم مهمتها على التأكد من أن المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة تقدم برامج تتمتع بجودة عالية؛ وفق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتشرف هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب على المدارس الحكومية والخاصة، المعاهد المهنية الحكومية والخاصة، والجامعات الحكومية والخاصة[5].

وقد ألغى المرسومان السابقان بموجب نص المادة ٢٢ من المرسوم رقم ٨٣ لسنة ٢٠١٢ بتنظيم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب[6].

وقد أقيمت شراكة بين مجلس التنمية الاقتصادية وجامعة البحرين ومعهد البحرين للتدريب من أجل تطوير خطط تنفيذية لتعزيز التطوير المؤسسي، وتم في نفس السياق وضع استراتيجية لتحسين التعليم الجامعي مع معهد سياسات التعليم العالي في المملكة المتحدة[7].

ومن الملاحظ مما سبق أن صدور تشريعات تطبيق أنظمة الجودة في مملكة البحرين بدء في العام ٢٠٠٤م، وأنتقل إلى جميع المجالات، ومنها: مجال التعليم بمختلف مستوياته، لكن مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة بدأت العمل في مملكة البحرين منذ العام ٢٠٠١م، إلا أن وضع تشريع يختص بجودة المدخلات والعمليات والمخرجات بدأت بعد إنشاء هذه المؤسسات، وهذا يضع علامة استفهام حول كيفية الترخيص لمؤسسات بدون وجود معايير للرقابة الداخلية والخارجية أو مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على جودة هذه المؤسسات.

رابعاً: عرض مشاريع تجويد التعليم الجامعي الخاص

في إطار الاهتمام بجودة مؤسسات التعليم الجامعي العامة والخاصة، تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تعني بشئون الجودة لمؤسسات التعليم الجامعي العامة أو الخاصة والاعتراف بالمؤهلات العلمية، وهي:

١. **اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية:** صدر قرار تشكيل اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية بمرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥[8] برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم، وتتولى هذه اللجنة معادلة المؤهلات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد والمدارس الأجنبية بالمؤهلات الوطنية.

٢. **هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:** صدر قرار إنشاء وتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

---

[1]. مجلس التنمية الاقتصادية (٢٠٠٩أ): **التقرير السنوي ٢٠٠٩: نحو مستقبل أفضل**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية، ص.٣٠.

[2]. مجلس التنمية الاقتصادية (٢٠٠٩أ): **التقرير السنوي ٢٠٠٩: نحو مستقبل أفضل**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية، ص.٣٠.

[3]. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧): **قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم، ص.ص.٩-١٠.

[4]. رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ (٢٠٠٨): **رؤيتنا من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية، ص.ص. ٢١-٢٢.

[5]. الديوان الملكي (٢٠٠٩): **المرسوم الملكي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي، ص.١.

[6]. الديوان الملكي (٢٠١٢): **المرسوم رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي، ص.١.

[7]. مجلس التنمية الاقتصادية (٢٠٠٩): **التقرير السنوي ٢٠٠٩: نحو مستقبل أفضل**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية، ص.٣٠.

[8]. الديوان الأميري (١٩٩٥): **مرسوم أميري رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية**، مملكة البحرين: الديوان الأميري، ص.١.

بمرسوم رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨[٢٨] ونصت المادة الرابعة منها على أن "تباشر الهيئة كافة المهام والصلاحيات اللازمة بما لا يتعارض والقوانين المعمول بها في المملكة"، والذي تم تعديله بالمرسوم رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩، وتتبع الهيئة مجلس الوزراء وتخضع لإشرافه[٢٩].

٣. **الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي:** صدر قرار إنشاء الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم بمرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م، وتضم إدارة البحث العلمي، إدارة الاعتمادية والتراخيص، إدارة التقييم والمتابعة[٣]؛ وتكون مهمتها رسم السياسات الخاصة بالتعليم الجامعي ومتابعة مدى تطبيق مؤسسات التعليم الجامعي للوائح والقوانين المنظمة لمزاولة الترخيص.

هذه بعض الهيئات والجهات المسئولة عن تقييم جودة مؤسسات التعليم الجامعي بمملكة البحرين، سواء الحكومي منها أو الخاصة.

خامساً: معايير تجويد التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين

قمنا بالإطلاع على تقارير هيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لمؤسسات التعليم الجامعي في مملكة البحرين؛ وذلك بهدف الإطلاع على النواحي والمعايير التي تعتمدها هذه التقارير في الحكم على جودة هذه المؤسسات، وخلصنا من البحث والتمحيص بوجود ٩ معايير أساسية تعتمدها في الحكم على هذه المؤسسات؛ كما لاحظنا من أن نظام التقييم ينقسم إلى نوعين: تقييم المؤسسة، وتقييم البرامج، أما نظام تقييم المؤسسة فيعتمد النواحي التالية[٣٠]:

الرسالة والتخطيط والحوكمة: حيث يجب أن تكون رسالة مؤسسات التعليم الجامعي ممكنة التحقق، وتعكس الواقع ومستمدة منه، أما بالنسبة إلى التخطيط فيجب على مؤسسات التعليم الجامعي امتلاك إستراتيجية تمكنها من تطوير الخدمات المقدمة من قبلها، ويمكن أن يقاس أثر هذه الاستراتيجية باستعمال أدوات واضحة. بينما تعني الحوكمة بأن القرارات الإدارية التي تتخذها مؤسسات التعليم الجامعي منصوص عليها في قوانين ولوائح هذه المؤسسات وليست بسبب العلاقات أو الرغبات أو التوجهات.

المعايير الأكاديمية: عن طريق استعمال أساليب مختلفة من التقييم التكويني لطلبة مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة، ووضع سنة تمهيدية لطلبة البكالوريوس من أجل تنمية مهاراتهم المختلفة، كما تختص هذه المعايير أيضاً بمكافحة الانتحال الأكاديمي؛ أي أن ينسب عضو هيئة تدريس فكرة معينة أو جزء من بحث علمي أو غيره إليه.

ضمان الجودة وتعزيزها: عن طريق التأكد من أن مؤسسات التعليم الجامعي تطبق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة سواء إدارياً أو أكاديمياً، وذلك عن طريق الإجراءات التي تتخذ في هذا المجال، من ورش عمل، ندوات، وبرامج.

جودة التعليم والتعلم: وذلك بالتأكد من أن مؤسسات التعليم الجامعي تنوع من الوسائل المستعملة في العملية التعليمية التعلمية؛ كاستعمال وسائل التعلم الإلكتروني، واستعمال وسائل تقييم أعضاء هيئة التدريس؛ وذلك عن طريق التغذية الراجعة.

مساندة الطلبة: عن طريق البرامج التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي لرفع مستوى الطلبة أكاديمياً، ومعالجة الفشل الدراسي الذي قد يتعرضون له نتيجة ضعف في نواحي مختلفة كاللغة الإنجليزية، أو عدم إلمامهم باللوائح والقوانين الأكاديمية والإدارية بهذه المؤسسات، وضعف العلاقة بينهم وبين مرشدهم الأكاديمي؛ وذلك عن طريق وضع كتيب إرشادي للوائح والإجراءات الأكاديمية للطلبة بهذه المؤسسات توزع على جميع الطلبة عند التسجيل بها، كما يتم رفع مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية عن طريق وضع سنة تمهيدية قبل الدخول في التخصص. كما يجب على مراكز ضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي القيام بدراسات استطلاعية؛ وذلك بهدف تقييم المقررات الدراسية؛ ومدى تحقق أهدافها الاستراتيجية.

الموارد البشرية: وذلك للتأكد من أن النصاب الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس متوافق لما هو منصوص عليه في لوائح الأمانة العامة للتعليم العالي، والتأكد من أن عدد أفراد الطاقم الإداري والأكاديمي يتناسب مع أعداد الطلبة حسب اللوائح المعتمدة في هذا المجال. ومعرفة كلاً من أفراد الطاقم الإداري والأكاديمي للوائح وقوانين مؤسسات التعليم الجامعي التي يعملون بها. والتأكد من وجود نظام للحوافز لكلاً من أفراد الطاقم الإداري والأكاديمي، والتأكد من وجود نظام تقييم سنوي لمنسوبي الجامعة.

البنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المالية: وذلك بالتأكد من أن مساحة مؤسسات التعليم الجامعي ومرفقاتها من مكتبة وقاعات دراسية ومختبرات ...الخ، تتناسب مع أعداد الطلبة في هذه المؤسسات، وميزانية المؤسسة تتناسب مع حجم هذه المؤسسات، ومدى امتلاك هذه المؤسسات لنظام تقنية

---

[٢٨]. الديوان الملكي (٢٠٠٨): **مرسوم ملكي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء وتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي، ص.١.

[٢٩]. الديوان الملكي (٢٠٠٩): **المرسوم الملكي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعديل المرسوم الملكي رقم (٣٢) لسنة بشأن إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي، ص.١.

[٣]. الديوان الملكي (٢٠٠٥): **مرسوم ملكي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم**، مملكة البحرين: الديوان الملكي، ص.١.

[٣٠]. وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٣): **تقرير المراجعة التتبعية المؤسسية – جامعة البحرين**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ص.ص.١-١٦.

معلومات واتصالات يتناسب مع العصر ومتطلبات عمل هذه المؤسسات.

البحث العلمي: عن طريق تشجيع مؤسسات التعليم الجامعي أفراد الطاقم الأكاديمي على البحث العلمي؛ وذلك بالتمويل أو تخفيض النصاب الأكاديمي عليهم أو بالحوافز المادية، والتأكد من إجراءات قبول طلبة الدراسات العليا والإجراءات المتبعة في مناقشة رسائلهم أو أطاريحهم تتناسب مع المعايير العلمية المتبعة في الدول الأخرى. والتأكد من عدد المجلات العلمية المحكمة الموجودة في هذه المؤسسات، ومدى مشاركة أعضاء الطاقم الأكاديمي في المؤتمرات العلمية سواء في داخل أو خارج المملكة، ونسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي.

مشاركة المجتمع: وذلك عن طريق وضع هذه المؤسسات لإطار مفاهيمي وسياسات وإجراءات من أجل تنسيق وإدارة ومراقبة نشاطتها في مجال خدمة المجتمع وخدمة المؤسسات بمختلف توجهاتها سواء التجارية أو الاقتصادية أو السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني.

هذه هي المعايير التي تحاول الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، التحقق منها عند تقييم جودة خدمات أي مؤسسة تعليم جامعي في مملكة البحرين.

أما معايير جودة البرامج الأكاديمية المعتمدة من الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب؛ فهي[٣]:

معيار برنامج التعلم: عن طريق التعرف على ملائمة البرنامج للهدف من حيث جملة من الأمور، وهي: الرسالة، الجدوى، المنهج الدراسي، طرائق التدريس، مخرجات التعلم المطلوبة، والتقييم.

معيار كفاءة البرنامج: عن طريق التعرف على مواصفات الطلبة المقبولين، استعمال المصادر المتوفرة، التوظيف، البنية التحتية، ودعم الطلبة.

معيار المعايير الأكاديمية للخريجين: عن طريق إستيفاء الطلبة الخريجين للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج الأخرى داخل مملكة البحرين، أو خارجها.

معيار فاعلية إدارة وضمان الجودة: عن طريق التحسين المستمر للبرنامج وضمان جودته.

من خلال ما تم استعراضه، يلاحظ أن هناك جهود لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين، وفقاً لمعايير إدارة الجودة الشاملة؛ إلا أن هذه المبادرات تصطدم في الغالب مع متغيرات مختلفة بعضها يتعلق بغياب الإرادة الحقيقية في تطوير هذه المؤسسات من قبل القائمين عليها، والبعض الأخر يتعلق بنقص حاد في اللوائح والقوانين التي تنضم هذا المجال.

توصيات ومقترحات الدراسة

١. ضرورة إنشاء مجلس أعلى للجودة يتكون من مسئولي الجودة في جميع مؤسسات التعليم الجامعي والأطراف ذات العلاقة من الأمانة العامة للتعليم العالي والهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
٢. أبعاد مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة عن التدخل السياسي.
٣. وضع قوانين ولوائح واضحة وشاملة لمؤسسات التعليم الجامعي، ويتم تطبيق اللوائح في حال ثبوت أي مخالفة من قبل هذه المؤسسات لها.
٤. إجراء دراسات مقارنة بين إجراءات الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في مملكة البحرين وبين إجراءاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٥. إجراء دراسة علمية حول مدى نجاح استراتيجيات مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في تحقيق جودة البرامج الأكاديمية بمملكة البحرين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

١. الأمانة العامة للتعليم العالي (٢٠١٣): **البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المسموح التسجيل بها**، http://www.moedu.gov.bh/hec/UploadFiles/Final%20Progs-May13.pdf، تاريخ الاسترجاع ٧ سبتمبر ٢٠١٣.
٢. الأمانة العامة للتعليم العالي، **قرارات الترخيص بمزاولة النشاط لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Inst_Licenses&lang=ar، تاريخ الاسترجاع ١٠ يونيو ٢٠١٣م.
٣. الأمين، عدنان (٢٠٠٨): **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**؛ مراجعة رمزي سلامة، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.
٤. برنامج الدراسات الإستراتيجية الدولية وحوار الحضارات (٢٠٠٩): **التقرير الاستراتيجي البحريني الثاني**، مملكة البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث.
٥. رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ (٢٠٠٨): **رؤيتنا من الريادة إقليمياً إلى المنافسة عالمياً**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية.
٦. الديوان الأميري (١٩٩٥): **مرسوم أميري رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية**، مملكة البحرين: الديوان الأميري.
٧. الديوان الملكي (٢٠٠٥): **مرسوم ملكي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم**، مملكة البحرين: الديوان الملكي.

[٣]. وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٢): **تقرير مراجعة البرامج في الكلية**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ص.ص.٢-٣.

٨. الديوان الملكي (٢٠٠٨): **مرسوم ملكي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء وتنظيم هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي.
٩. الديوان الملكي (٢٠٠٩): **المرسوم الملكي رقم (٧) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تعديل المرسوم الملكي رقم (٣٢) لسنة بشأن إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي.
١٠. الديوان الملكي (٢٠١٢): **المرسوم رقم (٨٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب**، مملكة البحرين: الديوان الملكي.
١١. علوي، سيد فاضل (٢٠١٠): **متطلبات الاعتماد الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين- تصور مقترح**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.
١٢. العلوي، صفاء (٢٠١٢): **مدى تطبيق مبادئ جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الآداب الشرقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، الجمهورية اللبنانية.
١٣. **قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم.
١٤. مجلس التنمية الاقتصادية (٢٠٠٩): **التقرير السنوي ٢٠٠٩: نحو مستقبل أفضل**، مملكة البحرين: مجلس التنمية الاقتصادية.
١٥. مجلس الوزراء (٢٠٠٤): **قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تطبيق وتحديث نظم الجودة، مملكة البحرين**: مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية، العدد (٢٦٤٤)، الأربعاء ٢١ يوليو ٢٠٠٤.
١٦. المحاري، جاسم (٢٠١٢): **تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.
١٧. الملا، فيصل (٢٠٠٧): **واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية. مؤتمر التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية**، كلية التربية، جامعة البحرين.
١٨. **ميثاق العمل الوطني**، مملكة البحرين: وزارة الإعلام والثقافة، ٢٠٠١.
١٩. وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٢): **تقرير مراجعة البرامج في الكلية**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
٢٠. وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (٢٠١٣): **تقرير المراجعة التتبعية المؤسسية – جامعة البحرين**، مملكة البحرين: الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
٢١. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧): **قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم.
٢٢. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧): **قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة**، مملكة البحرين: وزارة التربية والتعليم.
٢٣. الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب (٢٠١٠): **التقرير السنوي ٢٠١٠**، مملكة البحرين: الهيئة العليا للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب.
٢٤. الهيئة العليا للمؤهلات وجودة التعليم والتدريب (٢٠١٣): **مراجعات مؤسسات التعليم العالي**، http://www.qaa.edu.bh/ReviewReports.aspx، تاريخ الاسترجاع ٣ سبتمبر ٢٠١٣م.

ثانياً: قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

1. Official Website for United Nation (1948): **The Universal Declaration of Human Rights**, http://www.un.org/en/documents/udhr/.
2. World Bank (2012): **Gross National Per Capita 2011, Atlas Method and PPP**, World Development Indicators Database, P.1.